

الأمن القومي في الدول الصغيرة: رواندا نموذجاً

National security in small countries: Rwanda as
an example

الكلمات الافتتاحية :
رواندا – الأمن القومي – الدول الصغيرة

Keywords :
Rwanda – National Security – Small States.

Abstract: Rwanda represented a good example of a state that has overcome a threat to its national security represented by societal security and the cohesion of the home front, which constitutes one of the tributaries of national security in its modern and expanded concept, which is not limited to the narrow concept of national security in the form of military force alone. There are many threats to the national security of small states, but in the case of Rwanda, the greatest challenge and threat was the division of the home front to the point that it produced one of the worst human crimes ever in mass massacres that killed more than a million people, In addition to millions of refugees and people fleeing the hell of massacres in Rwanda, Rwanda has been a good example of studying and analyzing the expanded concept of national security in small states.

أ.م. احمد عثمان محمد



معهد الادارة الرصافة
قسم تقنيات ادارة المواد
جامعة التقنية الوسطى
pfkvmxc@gmail.com

Ahmad O.
Mohammad

الملخص

مثلت رواندا نموذجاً جيداً لدولة تخطت خطراً محدقاً بأمنها القومي مثلاً في الأمن المجتمعي وتماسك الجبهة الداخلية، والذي يشكل أحد روافد الأمن القومي بمفهومه الحديث الموسع الذي لا يقتصر على المفهوم الضيق للأمن القومي في صورة القوة العسكرية وحدها. فهناك العديد من التهديدات التي تهدد الأمن القومي للدول الصغيرة، إلا أنه في حالة رواندا كان التحدي والتهديد الأعظم هو انقسام الجبهة الداخلية للدرجة التي أفرزت أحد أسوأ الجرائم الإنسانية على الإطلاق في مذابح جماعية راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل بالإضافة إلى ملايين اللاجئين والفارين من جحيم المذابح في رواندا، لذا كانت رواندا مثلاً جيداً لدراسة وتحليل المفهوم الموسع للأمن القومي في الدول الصغيرة.

المقدمة :

يظل مفهوم الأمن القومي المفهوم الأكثر إثارة للجدل في أدبيات العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية على وجه الخصوص. نظراً لتعدد أوجهه وأبعاده وتعريفاته وتهديداته، فمتطلبات الأمن القومي لدولة ما قد تكون هي نفسها مهددات الأمن القومي لدولة أخرى.

وفي إطار سعى الدول في النسق الدولي للقوة وامتلاكها والمحافظة عليها، أصبح هذا السعي سعياً مشروعاً طالما يتم وفق قواعد القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية، وفي هذا السياق، كان سعي رواندا لتحقيق متطلبات أمنها القومي سعياً مشروعاً بل ومطلوباً في ظل ما عانته رواندا لسنوات نتيجة الشرخ العميق في عناصر أمنها القومي والمتمثل في أمنها المجتمعي وتماسك جبهتها الداخلية.

فرواندا على مر تاريخها الحديث لم يحدث أن لاقت تهديداً كبيراً من أحد جيرانها يمس سيادتها أو مفردات أمنها القومي، إلا أن التهديد الأخطر جاء من الداخل، من حيث لا تماسك ولا تناغم في جبهتها الداخلية التي زرع فيها الاستعمار بذور الفرقة والانشقاق و

العصبية القبلية والعرقية، والتي نتج عنها في تسعينيات القرن العشرين مذابح إبادة جماعية تعتبر من الأسوأ على مدار التاريخ الإنساني. وبعد انتهاء حقبة الحرب الأهلية ومذابح الإبادة الجماعية، تقدم رواندا على مدار سبعة وعشرين عاماً نموذجاً مضيئاً لدولة صغيرة حددت مكامن الخطر في مفردات أمنها القومي وعالجتها بتؤدة وثبات. محققة نتائج إيجابية في مجالات متعددة لم تكن لتتحقق لولا تماسك الجبهة الداخلية ورغبة الروانديين أنفسهم في خلق واقع جديد يحو سنوات من الدماء والفرقة. المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في قياس مدى قدرة الدول الصغيرة على تحقيق أمنها القومي في ظل غياب أحد أو معظم مفردات الأمن القومي. وبناء على ذلك، يمكن طرح التساؤل البحثي الرئيسي للورقة البحثية كالتالي:

إلى أي مدى يمكن لدولة صغيرة أن تحقق متطلبات أمنها القومي في ظل غياب أحد أو معظم مفردات الأمن القومي؟

وينبثق من التساؤل البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، كالتالي:

- ما تعريف الأمن القومي؟
- ما متطلبات ومفردات الأمن القومي؟
- ما مهددات الأمن القومي؟
- ما مفهوم الأمن القومي بمفهومه الموسع؟
- ما المكون الأساسي من مفردات الأمن القومي الذي سبب غيابه انهيار الأمن القومي في رواندا؟
- كيف استطاعت رواندا التغلب على مسببات انهيار أمنها القومي وبناء دولة جديدة بمفردات أمن قومي مختلفة؟

هدف البحث:

يهدف البحث للإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي والتساؤلات البحثية الفرعية. وذلك من خلال تحليل مفردات ومهددات الأمن القومي لرواندا ودراسة كيف استطاعت رواندا التغلب عليها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية تعتبر عماد هذه الدراسة تقوم على وجود علاقة ارتباطية هامة بين الأمن المجتمعي في رواندا (متغير مستقل). والأمن القومي لرواندا كدولة ككل (متغير تابع).

منهج البحث: تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل أبعاد مفردات الأمن القومي ومتطلباته. وكذلك دراسة موقف الأمن القومي لرواندا إبان الحرب الأهلية وما بعدها.

هيكلية البحث:

- تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين وخاتمة. كالتالي:
- المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي: تأصيل نظري.
- المبحث الثاني: نموذج تطبيقي: رواندا
- خاتمة.

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي : تأصيل نظري : يهدف هذا المبحث إلى التأصيل النظري للمفهوم الأساسي الذي تستخدمه الدراسة. وهو مفهوم الأمن القومي. ويهدف التأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي إلى تحليل متطلبات الأمن القومي ومدى توافرها في الدول الصغيرة.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده:

الفرع الأول: مفهوم وتعريفات الأمن القومي: على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر. وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة - الأمة Nation

State – وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي". وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدتها النصف الأول من القرن العشرين. وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ عن الكونغرس الأمريكي. أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمناً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول (١) وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب. حيث يذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة. ومن أهم تلك الأسباب:

- ١- التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.
- ٢- ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

٣- ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي. وتُعد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي. (١)

٤- تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى. فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.

٥- يُثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.

٦- يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

وتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي. وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً. فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قواتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة.

وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.(٢)

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم). يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تخط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويعرف تريجر وكرنبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية". ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع - عن طريقها - إلى حفظ حقه في البقاء. أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة". ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم، ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي:

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة. أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبخيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن. وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم. مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم. لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.(٣)

٤- التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة له:

أ - التمييز بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

تُستخدم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقييم مصادر السياسة الخارجية للدولة. ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما. وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة. والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية. وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.

إن المصلحة القومية. وفقاً لما سبق. هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها. وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرقاتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها. كما أن هناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته. بالإضافة إلى غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته. وإذا انتقلنا إلى التعرف على العلاقة بين الأمن القومي

والمصلحة القومية. فسنجد أن هناك اتجاهًا يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين. فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية. وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

ب- التمييز بين مفهوم الأمن القومي والإستراتيجية القومية: المقصود بالإستراتيجية أساساً فن القيادة. وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية. فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا. والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي. يصعب تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها. وتنبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية. ونظرياً يجب أن تُقدم هذه المصالح القومية الأهداف لإستراتيجية قومية. (٤) ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية القومية استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة. فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي. أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تُحدد الأهداف القومية للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة. وفي إطار المبادئ والقواعد التي تُحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر. ولا شك أن زيادة القوة القومية للدولة (عناصر ومكونات القوة القومية مادياً ومعنوياً) تؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن القومي والعكس بالعكس. وهنا نجد اختلافاً في وجهات النظر حول طبيعة العلاقات بين الدول. حيث يوجد رأي يذهب إلى أن الصراع هو النمط الرئيسي والوحيد للعلاقات بين الدول. ولا بد أن تقوم سياسات واستراتيجيات الأمن القومي على افتراض مؤداه أن الأمة لا تكون آمنة إلا عندما تزيد من

قوتها الذاتية إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى. وهناك رأي آخر يرى أن التكامل والتعاون هو أساس العلاقات بين الدول ولا بد من إنقاص قوة الدولة لكي يزداد شعور الدول الأخرى بالأمن. وتنتهي مصادر التهديد فيزداد التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها فينشأ مفهوم الأمن القومي الجماعي فيما بين هذه الدول فيحقق في إطاره الأمن القومي الخاص بكل دولة. وهكذا تتحدد علاقة الأمن القومي بالإستراتيجية القومية في أن مفهوم الإستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد المجتمع ويتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى كل منها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية. وهذه الاستراتيجيات رغم تخصيصها إلا أنها تتربط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن في مجالات مختلفة. وبالتالي فإن الإستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته.

الفرع الثاني: عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده:

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة وتمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبوليتيكي والديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري. في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية. فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة. والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

١- عناصر قوة الأمن القومي:

أ- العنصر الجيوبوليتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي. ومن أشهرها (نظرية قلب الأرض لماكيندر، نظرية القوة البحرية لماهان، نظرية النطاق الهامشي لسبايكمان).

ب-العنصر الديموغرافي:

يعد العنصر الديموغرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأية دولة. فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى. فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها. ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني جُميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة. خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، وتخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها. بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان. (٥)

ج- العنصر السياسي: يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية.

(١) السياسة الداخلية: يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية. وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية. والأهداف المعلنة

وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذها والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية فتهمم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذها. ويعني التطور السياسي التعرف على مدى إمكانيات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحريك الجماهيري.

(٢) السياسة الخارجية: السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كياناتها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج.

(٣) المؤسسات السياسية: من الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها. (١)

د- العنصر الاقتصادي: يُعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، وهي:

(١) الموارد الغذائية: لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

(٢) الموارد المعدنية: لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

(٣) الموارد الصناعية: يُعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها، ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب:

– الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والخوافز الاقتصادية للدول الخارجية.

– الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

هـ-العنصر العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية. ومن بين تلك المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكرية.

٢- عوامل تهديد الأمن القومي: يُقصد بعوامل تهديد الأمن القومي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أم داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريق مباشر أم غير مباشر، وعلى اعتبار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل السابق الإشارة إليه هو ظاهرة متعددة الجوانب ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كثيرة (٧) تختلف

الدول من حيث رؤيتها لنوع الأخطار المهددة لأمنها القومي وحدودها. وذلك باختلاف وضعية تلك الدول. فالعوامل التي تهدد الأمن القومي تختلف من دولة لأخرى. بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى. وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي. ومن ثم فإن أي تصرف من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لابد وأن يواجهه من جانب الدول التي تهدد أمنها مواجهة تناسب ودرجة التهديد. بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن القومي للدولة. وفيما يلي استعراض لعوامل التهديد المختلفة على كل من المستويين الداخلي والخارجي:

أ- المستوى الداخلي: يتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما. وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة. واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع. وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار. والتخلف السياسي. وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي. وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي. إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي وتسيطر على عملية اتخاذ القرار. إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية. وإهدار كرامة القضاء وهيبته. وعدم وضوح الأهداف وتعارضها. أما بالنسبة لعوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة العسكرية. فمن أهمها ضعف القوة العسكرية للدولة. كما يعد الاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد. كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش. وخلفياته الاجتماعية يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة. وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية. منها تدخل القوات المسلحة في السياسة. ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة. وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسد حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار. إضافة إلى انخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد. وانخفاض

المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة ولا تخضع لرقابتها. وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية. وتوجد عوامل تهديد داخلية للأمن القومي ذات طبيعة اقتصادية. حيث يعتبر التخلف الاقتصادي والوضع المنهار اقتصادياً من أهم تلك العوامل. ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة. ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة. إضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة. وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات الجماهير. وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والإستراتيجية. وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة. والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى البنوك الأجنبية. وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. (٨) أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية على المستوى الداخلي. فيمكن القول إن الجبهة الداخلية تعد من الأمور الحاسمة لصد أية تدخلات خارجية. وأصبحت الجماهير العادية تؤثر بشكل مباشر. ليس فقط على السياسة الداخلية، بل على السياسة الخارجية للدولة. ولهذا فإن إمكانيات الدعاية والحرب النفسية للتأثير على هذه الجماهير ممكنة وتقود إلى نتائج وخيمة. حيث يمكن لدولة ما أن تستغل الوضع في دولة أخرى تتقاسمها طوائف متصارعة ومتعددة. وقد كانت مشكلة حماية الأقليات والتدخل الخارجي لحمايتها من أهم ذرائع الاستعمار. وبالتالي فإن تلك العوامل يمكن قياسها من خلال إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية ودرجة وجود خلل في التركيب الاجتماعي وانخفاض مستوى التعليم والصحة والإدارة والانضباط أو وجود خلل بين السكان والنمو الاقتصادي.

ب- المستوى الخارجي:

وفيه يمكن التمييز بين مستويين فرعيين:

- مستوى إقليمي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة "أو الدول" وبين محيطها الجغرافي أو الإقليمي أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وأحكام ذلك كله.

ب- مستوى عالمي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة وبين المحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتائج.

وتوجد مؤشرات متعددة لعوامل التهديد الخارجية، من بينها:

(١) عوامل تهديد ذات طبيعة سياسية: من أهم عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول ذات أهمية دولية وفرض العقوبات الرادعة على الدولة ووجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصلحة الدولة، على أن أخطر المؤشرات هي عمليات التجسس وهي عبارة عن محاولات للحصول بطريقة سرية أو بوسائل التزييف على معلومات حكومية ما لصالح حكومة أخرى. وبعبارة أخرى هي تلك الجهود التي تضطلع بها أجهزة مخابرات الدولة، بهدف التفتيش السري على جهود الدولة الأخرى للتأكد من حقيقة قوتها، وتحركها وخططها المستقبلية. وقد اتسعت مجالات الجاسوسية إلى كل من: الجاسوسية العسكرية، والتي تتركز حول معرفة القدرات العسكرية للدولة، وما تقتضيه من محاولة الحصول على معلومات عن طريق التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الإستراتيجية التكتيكية للقيادات، والجاسوسية السياسية التي تهدف إلى التعرف على النوايا الخفية للقادة السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع بينها، والجاسوسية الاقتصادية التي تهدف لمعرفة القدرات المالية والإنتاجية للدولة وقدراتها الصناعية ومراكز الإنتاج الاقتصادي المؤثرة، وجاسوسية علمية تهدف إلى توضيح المستوى العلمي للدولة ومعرفة أنواع الأبحاث الإنتاجية وأهدافها. (٩)

(٢) عوامل تهديد ذات طبيعة عسكرية: أما بالنسبة لعوامل التهديد للأمن القومي ذات الطبيعة العسكرية فتتمثل في الهجوم المسلح أو حشد القوات المسلحة على الحدود أو القيام بمناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة ذات الطابع الهجومي، أو إذا دخلت دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف الدولة ومصالحها، أو إذا وجدت قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة أو تم فرض حظر على الإمداد بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار. ولا شك أن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح، والذي استمر كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة وأحد عوامل تهديد الأمن القومي للدول المجاورة. ومن ثم فالعدوان العسكري هو ظاهرة مستمرة، الأمر الذي يتوجب على الدول أخذه في الحسبان وقياس القدرات العسكرية الأمنية والقدرات المستقبلية التي تتحدد على أساسها قدرة الدولة على حماية أمنها القومي.

(٣) عوامل تهديد ذات طبيعة اقتصادية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية، فتوجد عدة مؤشرات لقياس التهديدات الاقتصادية أهمها: فرض حصار اقتصادي على الدولة أو مقاطعتها، والتكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية.

(٤) عوامل تهديد ذات طبيعة اجتماعية: أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية فتتمثل في تصدير إيديولوجيات لا تتفق وقيم المجتمع ومبادئه، واستخدام الحرب النفسية عن طريق الإذاعات المضادة.

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية المعنية بالأمن القومي وموقع الدول الصغيرة في النظام الدولي:

الفرع الأول: نظريات العلاقات الدولية المعنية بالأمن القومي:

هناك نظريتان أساسيتان فيما يخص القضايا الأمنية وهي: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، وفيما يلي استعراض لكل منهما:

١- النظرية الواقعية: تركز النظرية الواقعية على البعد الاستراتيجي. ووفقاً لها فإن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، أما النظام الدولي فيتنسم بالفضوئية Anarchy لغياب سلطة دولية مركزية أمرة، ولذلك تتولى الدول فرادي أمر أمنها، وتدافع عن مصالحها وذلك من خلال استحواذ القوة Power واستخدامها.

ووفقاً للنظرية الواقعية فإن الأمن هو أمن الدولة State Security، أي ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يجب أمن الفرد والجماعة ويحتويه. ويزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب، ولذلك فقد ازدهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعدما ظهر من انقسام دولي وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وبرز الاهتمام بسياسات الأمن Security Policies، أكثر من الاهتمام بمفهوم الأمن Concept of Security، وانعكس ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council، ليلعب دور المنسق بين استراتيجيات الدولة، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وقد أدت الحرب الباردة إلى تحمل مفهوم الأمن القومي بأهداف الاستقطاب ومظاهره النفسية والإيديولوجية في الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، حيث اهتم أنصار هذا الاتجاه بالحفاظ على النمط الرأسمالي والنظام الليبرالي في مواجهة الاشتراكية الصاعدة في الكتلة الشرقية، منذ خروج الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية مقابل تدهور مركز الزعامة الغربية التقليدية في بريطانيا وفرنسا. (١٠) كان من المنطقي في مواجهة ما

سمي بالمد الشيوعي أن توظف دراسات الأمن القومي وهي غريبة النشأة لصالح خدمة الأهداف الغربية الأمريكية في الصراع الدولي مع الشرق الاشتراكي. وهكذا أصبح الأمن القومي يكمن في الحفاظ على الليبرالية ومحاربة الشيوعية، الأمر الذي ظهر في سياسات التطويق والاحتواء والردع والاستقطاب وحافة الهاوية. اعتبرت النظرية الواقعية أن القوة العسكرية هي الدرع الذي يحمي الوطن والردع الذي يصد العدوان والذراع القوية التي تتجسد فيها هيبة الدولة، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية. وكان خيار الحرب على الصعيد التكتيكي أو الاستراتيجي ما يزال قائماً، وبذلك أقامت هذه المدرسة علاقة ترابط بين الأمن والقدرة العسكرية.

وتتمثل أهم عناصر مفهوم الأمن القومي لدى النظرية الواقعية فيما يلي:

- أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهوم الردع Deterrence والقوة Power.

- أن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي.

- أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

٢- النظرية الليبرالية: ترفض النظرية الليبرالية فروض النظرية الواقعية، فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، كما أن الدولة تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى اتفاق عام حول تلك المصالح. وبالتالي فإن مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ذات أهمية. وتركز هذه النظرية على حرية المعاملات والفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل.

وقد ظهرت روافد متعددة للنظرية الليبرالية من بينها:

أ- المدرسة الاقتصادية: أوضحت الحربان العالميتان أن القوة الاقتصادية تقع في قلب قدرة الدولة على ولوج الحرب وحماية أمنها القومي عموماً لتزايد الاهتمام بالظاهرة

الاقتصادية (ظاهرة الندرة)، مما انعكس في تعبيرات مثل السلع الإستراتيجية والأمن الغذائي، واهتمامات جميع وتصنيف الثروات القومية وكيفية تخصيصها بين القطاعات العسكرية وغير العسكرية. وبرز السؤال المهم: ما هو الجزء المتطلب من الموارد لحماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وتلك القيم هي الأساس والغاية بالنسبة للأمن القومي؟ وأكد أنصار المدرسة الاقتصادية على أن الأمن الحقيقي يعتمد على استقرار وازدهار الاقتصاد القومي والعالمي. تشكل المصالح القومية في تلك المدرسة العمود الفقري لمفهوم الأمن القومي. وهذا التيار يُسمى الأمن القومي المصلحي. بل إن هناك من يرى أن هدف الدولة من الأمن القومي هو تحسين قوتها النسبية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وتتمثل أهم افتراضات المدرسة الاقتصادية حول الأمن القومي فيما يلي:

- معالجة قضايا الأمن القومي من منظور التكلفة- العائد فهي لا تحبذ زيادة الإنفاق العسكري باعتباره يهدد الأمن الاقتصادي.
- الاهتمام بتأمين الموارد الاقتصادية الإستراتيجية واقتصاديات الحرب.
- ويعتبر روبرت ماكنمارا أبرز رواد تلك المدرسة، حيث جعل من التنمية مرادفاً للأمن، ورأى أن هناك علاقة مباشرة بين درجة الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول. فإذا كانت القوة العسكرية توفر النظام، فلا بد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى تصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن.

وكلما تقدمت التنمية ترسخ الأمن، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة. (١١)

ب- الليبرالية الجديدة: يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعاون بين الدول يمكن أن ينشأ من خلال بناء معايير ومؤسسات وأنظمة Regimes، ومن هنا نشأ مفهوم الأمن الجماعي الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

توسيع مفهوم الأمن القومي في إطار النظرية الليبرالية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة المطالبة بتوسيع مفهوم الأمن القومي. والاقتراب الجديد الذي تبنته النظرية الليبرالية ينتقد المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على التحديات الخارجية خاصة التهديدات العسكرية من الدول المنافسة. ويرى أن مصدر التهديدات الأمنية المعاصرة ينبع من الداخل أساساً، كالمشاكل المتعلقة بشرعية النخب والنظم السياسية. والمشاكل المتعلقة بشرعية الدولة وحدودها من جانب الانفصاليين أو الوحدويين. كما يرى أنصار هذا الاقتراب أن التهديد الأمني الأساسي قد ينبع من النظام الحاكم ذاته إذا قام بانتهاك حقوق الإنسان. وفرق بين المواطنين على أساس العرق أو العنصر أو النوع.

الفرع الثاني: موقع الدول الصغيرة في النظام الدولي:

لعب الحجم، خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، دوراً مهماً في تحديد المواقف مما إذا كان إقليم ما تنطبق عليه مواصفات الدولة. كان أيضاً من المنفق عليه في الأدبيات السياسية أنه إذا لم يتجاوز تعداد سكان دولة ما ١٠ ملايين نسمة وإذا لم يعادل ناتجها القومي الخام نسبة ١٪ من الناتج الخام العالمي، وإذا لم تتمتع بإقليم ترابي واسع وحجم معقول من القدرات العسكرية، فإنها تُصنّف دولة صغيرة. وذلك بقطع النظر عن ميزاتها الأخرى أو الأدوار التي تلعبها. فعندما تأسست دولة قطر على سبيل المثال، والدول الخليجية الجارة -عمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة- في بدايات عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت تمثل أصغر دول العالم مساحة. فمجموع سكان تلك البلدان مجتمعة بالكاد يتجاوز المليون نسمة. ولا وجود فيها لمدن أو مقاطعات يعيش فيها أكثر من ١٥ ألف نسمة. فقد التحقت هذه الدول بعضوية الأمم المتحدة في الوقت الذي كان يجري فيه نقاش محتدم حول ما إذا كان يمكن اعتبار مثل تلك الدول دولاً ذات سيادة أصلاً في نظر القانون الدولي. وما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزامات عضويتها داخل منظمة الأمم المتحدة. كان ثمة قلق كبير آخر تعلق بما يمكن أن يؤدي إليه توسع دائرة البلدان الصغيرة ذات السيادة ليجعل من هؤلاء اللاعبين الدوليين الصغار أصحاب حق في

التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. بشكل يشوّه نظام القطبية الثنائية الدولي ويقوّض توازن القوى في الحرب الباردة بعد عدة عقود. شهدت مواقف صانعي السياسات والمنظرين القانونيين تجاه مسألة قابلية الدول الصغيرة للبقاء تطوراً ملحوظاً. وذلك تبعاً لتحول غالبية تلك البلدان. التي التحقت بعضوية الأمم المتحدة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي. إلى أعضاء في منظمة الأمم المتحدة قادرين على تقديم إضافات إيجابية للمجتمع الدولي. وهكذا. لم تعد المخاوف المشار إليها أعلاه ذات أهمية في وقتنا الحاضر. مع العلم أن غالبية الدول ذات السيادة القائمة اليوم في عالمنا. والتي يفوق عددها المائتين. هي دول صغيرة. ما لم يتغير بشكل جوهري خلال العقود الماضية هو تلك النظرة التي لا تزال ترى في حجم الدول الجغرافي عاملاً محدداً لسلوك الدول. وأن مشاركة الدول في القضايا الدولية إنما يحددها حجم فائض قدراتها مجتمعة. (١٢)

هكذا إذن كان التوافق بين المفكرين الذين طوروا أدبياتهم بخصوص الدول الصغيرة خلال فترة الستينات والسبعينات. أي في الفترة التي شهدت موجة من استقلال العديد من البلدان من ناحية. وعرفت في ذات الوقت تنامي حدة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. قدّم عدد من المفكرين المؤثرين. من بينهم: موريس إيست وديفيد فيتال وروبرت كيوهان وروبرت جيرفيس. وجهات نظر متباينة بخصوص العديد من المسائل المحددة. لكنهم توافقوا حول ثلاثة مبادئ عامة مرتبطة بموقع الدول الصغيرة في النظام الدولي كالتالي:

أولاً: اتفق أولئك المفكرون على أن الدول الصغيرة أكثر تأثراً بكثير من القوى العظمى بالتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية. كما أنه سيكون لتلك التغيرات بالغ الأثر على الدول الصغيرة. لأنها تفتقر لـ"هامش الوقت والخطأ" في تعاطيها مع المتطلبات والإكراهات الخارجية. وفقاً لتحليل جيرفيس.

ثانياً: خلّص أولئك المفكرون إلى أن الدول الصغيرة، تفهم بوضوح، الوضع الصعب الذي تواجهه وهو ما عبّر عنه فيتال على النحو التالي: "الضعف هو القاسم المشترك والموقف الطبيعي السائد في طريقة تصور الدولة الصغيرة عن ذاتها.

ثالثاً: فإن إدراك الدول الصغيرة لمكامن ضعفها، وخاصة قدراتها المحدودة في التحرك خارج إطار التزاماتها الخارجية سيجعلها، بخلاف القوى الكبرى، تصب جُلّ تفكيرها واهتمامها على التعامل مع المخاوف الأمنية وتأمين بقائها على قيد الحياة. كما أن ذلك يجبر الدول الصغيرة على الاعتراف، وفقاً لتعبيري روثشتاين وكيوهان على التوالي، بأنه "لا يمكنها الحصول على الأمن إذا ما اعتمدت فقط على إمكانياتها الذاتية"، و"لن يكون بمقدورها أبداً، إذا ما تحركت منفردة أو في مجموعات صغيرة، إحداث تأثير مهم داخل النظام الدولي.

من اللافت للانتباه، كما يلاحظ بارتمان، أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة، لم يشهد العالم سوى أمثلة قليلة وقعت فيها دول صغيرة لا تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها، ضحية لتهديدات تقليدية من قبل دول أكبر. والمثال الأكثر وضوحاً كان تعرض الكويت لغزو من طرف العراق عام ١٩٩٠ في عهد صدام حسين. لكن ومع هذا، فإنه بعد مرور خمسين عاماً على تقديم مفكرين مثل فيتال وكيوهان وروثشتاين وغيرهم، حُججهم وشروحهم المؤثرة بشأن تأصل فكرة الضعف لدى الدول الصغيرة، فإن الكثير من الأدبيات اللاحقة لا تزال تناقش القضية بنفس تلك الحجج والطروحات، حيث لا يزال يُعتقد، مثلاً، أن الدول الصغيرة في العصر الحالي تجد صعوبة في فرض وحماية مصالحها الخاصة على الساحة الدولية، وأبرز ملامح ذلك ونتيجته أيضاً، هو أن معطى صغر حجم الدول في النظام الدولي يحده هشاشة الدول وضعفها وليس قوتها. (١٣)

ضعف الدول الصغيرة وهشاشتها حقيقة ملموسة، وقد بين كل من فيلدمان وروزينو وباباداكيس وستار، وثورهالسون وآخرون كثير، كيف يكون حجم جغرافية الدول هو العامل المحدد المتحول باستمرار في عملية تمييز وفرز الاختلافات بين سلوك الدول على مستوى

السياسة الخارجية، كما أنه معطى على غاية من الأهمية في تحديد مستوى تأثير الدول. لكن، هل يتوجب علينا دائماً قبول معادلة ارتباط صغر الحجم بالضعف؟ وهل من سبيل للدول الصغيرة لتجاوز الصعوبات المتصلة بصغر حجم مساحتها الجغرافية؟ وهل الحجة "بانكي" القائلة بأن ليس على الدول الصغيرة أن تكون بشكل مسبق "أقزاماً سياسية" داخل المنظمات الإقليمية أن تُطبَّق على الدول المُقحمة في صراعات مع قوى كبرى على المستوى الإقليمي؟

بكل تأكيد، ثمة حالة تعكس وجهة نظر أكثر دقة لمفهوم قوة الدولة الصغيرة. وعلى أية حال، فإن حتى الأدبيات لم تتضمن اتفاقاً يمكن تعميمه بشأن العناصر الدالة على صغر الدولة، وذلك بسبب عوامل عدة، منها: اختلاف الثقافة والجغرافيا والتاريخ والموارد الطبيعية ومستويات النمو. ثم إنه، بالإضافة إلى ما تقدم، فلا تواجه أي دولتين صغيرتين نفس التحديات ولا نفس مستويات الهشاشة والضعف ولا أي شيء آخر يصلح أن يكون معياراً لتمييز إحداهما عن الأخرى. (١٤)

المبحث الثاني: نموذج تطبيقي: رواندا : يهدف هذا المبحث إلى اكتشاف الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها دولة رواندا، من أجل تحقيق أمنها القومي وإعادة هيكلة وبناء الدولة، بعد سنوات طويلة وعنيفة من الحرب الأهلية والصراعات الداخلية، تبعثها أعمال إبادة جماعية تُعدّ من أبشع الجرائم الإنسانية في التاريخ المعاصر. وذلك عن طريق تحليل كيف استطاعت دولة صغيرة مثل رواندا تحديد مكامن التهديد في مكونات أمنها القومي - طبقاً لما سبق تحليله في المبحث الأول من هذه الدراسة - والعمل على معالجتها ورأب الصدع في بنية أمنها القومي.

تم تحديد متطلبات الأمن القومي لرواندا بعد الحرب الأهلية ومعاملتها كشرط أساسي لأي تنمية اقتصادية في المستقبل لحكومة ما بعد ١٩٩٤. وشمل نطاق الأمن القومي بعد ذلك المصالحة وتوحيد الروانديين بعد الدمار الذي خلفته الإبادة الجماعية وكذلك هزيمة التمرد

المستعر في أواخر التسعينيات من قبل قوات الإبادة الجماعية التي كانت تشن عمليات تسلل وهجمات مزعجة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. (١٥)
 المطلب الأول: خلفية تاريخية والتحول الديمقراطي:

الفرع الأول: أصول الحرب الأهلية في رواندا: كان السبب الرئيسي للحرب الأهلية هو الصراع بين الهوتو و التوتسي حيث تمثل قبيلة الهوتو الغالبية من سكان رواندا و تمثل التوتسي الأقلية . فالصراع و النزاع و غياب ثقافة التعايش من الآخر و عدم تقبل الآخر أدى لواحدة من أبشع الحروب الأهلية في تلك الفترة . حيث راح ضحية تلك الحرب قرابة المليون إنسان في رواندا هذا غير أثارها المدمرة للاقتصاد و غياب الاستقرار السياسي (١٦). لكن هذه الحرب و هذا النزاع ما هم إلا أحد صور الإرث الاستعماري . فالاستعمار في رواندا هو ما ساعد على ترسيخ الكراهية بين الهوتو و التوتسي إلى أن اندلعت تلك الحرب في رواندا و التي راح ضحيتها قرابة المليون إنسان كما سبق أن ذكرنا . فرواندا تعاقب عليها المستعمرون حيث كانت رواندا تحت سلطة الاستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر و انتهى الاستعمار الألماني في عام ١٩١٨م حيث بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقدت أجزاء من أراضيها كما فقدت مستعمراتها و من تلك المستعمرات كانت رواندا ثم وضعت رواندا بعد ذلك تحت سلطة الاحتلال البلجيكي . و أدت ممارسات الاحتلال البلجيكي للتأثير على السلام الداخلي لرواندا و تعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي تحديدا الهوتو و التوتسي . فهم يعتبران المكونان الرئيسيان للمجتمع الرواندي . فرواندا تتكون من ٨٥٪ من الهوتو و كان غالبيتهم يعملون بالزراعة و ١٠٪ من التوتسي و كان غالبيتهم يمتلكون الأراضي و يمارسون الرعي . إضافة لمجموعة صغيرة تسمى توا.

(١٧)

و كانت سياسات و ممارسات الاحتلال البلجيكي إحدى الأسباب غير المباشرة للحرب إذ عمل الاحتلال البلجيكي على محاباة التوتسي (الأقلية) و تفضيلهم عن الهوتو (الأغلبية) . إلى جانب ممارسة الاحتلال البلجيكي لسياسة العزل العنصري بين مكونات

المجتمع الرواندي . واستخدم الاحتلال البلجيكي الأقلية (التوتسي) لقمع و استبعاد أغلبية الهوتو في بداية الأمر . لكن التذمر و الاستياء من قبل الهوتو جعل سياسة الاحتلال البلجيكي تتغير بعكس ما سبق حيث أخذت تحرض ضد أقلية التوتسي من خلال نشر مجموعة من المفاهيم و الأفكار ضد التوتسي على سبيل المثال : (التوتسي إقطاعيين و لا يحملون أصول رواندية) هذه الازدواجية بالتعامل مع مكونات المجتمع الرواندي من قبل الاحتلال البلجيكي جعل سياسة الأخيرة قائمة على سياسة فرق تسد . مما جعل المجتمع الرواندي مهياً للزاع و التخاصم . فهي سياسة سلبية أدت لتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي مما جعله عرضه للحرب الأهلية . هذا إلى جانب نظام بطاقات الهوية التي اتبعها الاحتلال البلجيكي كأحد سياسات التمييز العنصري حيث فرض نظام لبطاقات الهوية في رواندا يتم إيضاح فيها المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد في رواندا كأحد سياسات التمييز العنصري. فالاستعمار البلجيكي كان يعتمد تفضيل و محاباة الأقلية على حساب الأغلبية حيث كانت أغلب المناصب السياسية والإدارية كانت حكرًا على الأقلية (التوتسي) . و هو ما خلق حالة من التذمر و الشعور بالظلم عند الأغلبية (الهوتو) مما عمق لديهم الشعور بالكراهية ضد التوتسي و الرغبة في الانتقام عند أقرب فرصة ممكنة (١٨) و هو ما حدث بالفعل . ففي عام ١٩٥٩م اندلعت ثورة ” فلاحى الهوتو ” أو ” الثورة الاجتماعية ” و استمرت حتى عام ١٩٦١م و هاجر نتيجة لها العديد من أبناء التوتسي للدول المجاورة مثل تنزانيا و زائير (الكونغو) . و في عام ١٩٦٢م نالت رواندا استقلالها و تمكن أبناء الهوتو من السيطرة على الحكم بعد الاستقلال و في نفس الوقت كان أبناء التوتسي الذين هاجروا للدول المجاورة لرواندا نتيجة ثورة فلاحى الهوتو ينظمون أنفسهم و يجهزون صفوفهم لاستعادة أماكنهم و مواقعهم السابقة في رواندا . و في الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ قام الهوتو بأعمال عنف و قتل بدافع الانتقام من التوتسي مما تسبب في موجة كبيرة أخرى من اللاجئين و حلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا للدول المجاورة مثل

أوغندا و تنزانيا و زائير (الكونغو) (١٩). و في نهاية الثمانينيات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا و هي حركة سياسية و عسكرية لها أهداف محددة مثل : إعادة الروانديين المنفيين إلى رواندا مرة أخرى و كذلك إعادة تشكيل الحكومة الرواندية . وكانت تلك الحركة مكونة من أبناء التوتسي المنفيين خارج رواندا تحديدا في دولة أوغندا و قامت الجبهة الوطنية الرواندية في مطلع التسعينيات بهجوم كبير على رواندا منطلقة من أوغندا بقوة تتكون من ٧ آلاف مقاتل . و كان هذا الهجوم في شكل حرب عصابات و تم هذا الهجوم على شمال رواندا في ١ أكتوبر عام ١٩٩٠ م. (٢٠) وكان من أهداف الجبهة الوطنية الرواندية في ذلك الوقت الإطاحة بنظام هابيارimana الرئيس الرواندي في ذلك الوقت . وفي البداية حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحا كبيرا إلا أنه لاقى الفشل في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٩٠ م و ذلك بسبب المساعدات الفرنسية و البلجيكية لنظام هابيارimana (الهوتو) و استمرت أعمال القتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام ١٩٩٢ م بالتوقيع على اتفاقية أروشا التي تقضي بوقف القتال و الأعمال العدائية لتبدأ مفاوضات سلام في ٤ أغسطس ١٩٩٣ م بمدينة أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب و العمل على تحقيق المصالحة الرواندية (٢١) . و في ٦ أبريل ١٩٩٤ م ليحدث ما يشعل فتيل الحرب الأهلية في روندا . و بداية واحدة من أبشع الحروب الأهلية في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا ففي هذا التاريخ تم قتل كلا من رئيس رواتا (هابيارimana) و رئيس بوروندي و ذلك عن طريق إسقاط طائرتيهما بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي . و تم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفون في رواندا عبر الصحف و الإذاعة بخصوص مقتل الرئيس الرواندي و طالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالتأثر و الانتقام من التوتسي . و بعد هذا الحادث و نتيجة أيضا للتحريض بالانتقام من التوتسي بدأت أعمال القتل و العنف . حيث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل و العنف ضد التوتسي (٢٢) . و كانت أولويات القتل للقادة السياسيين و المدنيين و نشطاء حقوق الإنسان . و كانت هناك أوامر بتصفية و ذبح أي فرد

من التوتسي يبدي أي نوع من المقاومة . فتم مهاجمة منازل التوتسي وإشعالها مما جعل التوتسي يهربون و قد تم قتل العديد من أبناء التوتسي في تلك الأعمال و هم يقدرّون بأكثر من ٢٥٠ ألف قتيل . فكان أبناء التوتسي يتم تصفيتهم و قتلهم بعدة ذرائع منها الدعوة للاستجواب و هو ما حدث في أماكن عديدة في رواندا . و على الجانب الآخر بدأت الجبهة الوطنية الرواندية الرد على أعمال العنف و القتل الواقع على أبناء التوتسي . فقامت بشن هجمات مضادة لهجمات الهوتو فقد ساد العنف و العنف المضاد ما نتج عنه واحدة من أكبر المذابح في أفريقيا فقد راح ضحية تلك الحرب قرابة المليون قتيل أغلبهم من التوتسي و الهوتو المعتدلين . واستمرت أعمال القتال و العنف ففي ٤ يوليو ١٩٩٤م تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق أكثر في رواندا بدعم من الجيش الأوغندي و ذلك بعد توغل قواتها في كيغالي عاصمة رواندا . لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال و العنف في يوليو ١٩٩٤م بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على رواندا و طرد المتطرفين و حكومتهم المؤيدة لأعمال القتال و العنف و الإبادة خارج رواندا . لتنتهي تلك الحرب الأهلية مخلفة وراءها قرابة المليون قتيل إضافة لتدمير البنية التحتية في رواندا و تدمير الاقتصاد و تفشي الفقر و عدم الاستقرار السياسي. (٢٣)

يذكر صندوق النقد الدولي أنه بعد الإبادة الجماعية مباشرة: “حصل هنالك انهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية. وحصل شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية. علاوة على ذلك، قُتل حوالي ٤٠٪ من موظفي الخدمة المدنية آنذاك. أو فروا من البلاد. وزاد التضخم المرتفع والأجور المنخفضة من تحدي الموارد البشرية بشكل كبير”. وكانت نتيجة هذه الكارثة ضخمة على جميع قطاعات الدولة. في السنوات اللاحقة للإبادة. حيث انتجت واقعاً “كان فيه ٨٠٪ من الموظفين العموميين دون شهادة المرحلة الثانوية. و ٣.٥٪ فقط من موظفي وزارة الصحة كانوا أطباء أو مرضين مؤهلين. بحلول عام ١٩٩٨. (٢٤)

الفرع الثاني: عملية التحول الديمقراطي في رواندا:

بعد انتهاء الحرب الأهلية وأعمال القتل والعنف في يوليو ١٩٩٤م كانت رواندا في حاجة ماسه لقيادة وطنية مخلصه تقود عملية إعادة بناء الدولة من جديد، وتطلب وجود تلك القيادة عملية تحول ديمقراطي نزيهة تعمل على تدعيم الاستقرار السياسي مما يهيئ المناخ لعملية إعادة البناء الشاملة، وقد تم ذلك بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية و تمكنها من السيطرة على رواندا و تم تشكيل حكومة جديدة في رواندا انصب تركيز تلك الحكومة على المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية . (٢٥) وذلك حتى تتمكن من إنهاء الصراع و الانتقال بناء الدولة و البدء في عملية التنمية ، فتم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة و المصالحة عام ١٩٩٩م و التي كان يقع على عاتقها تعزيز عملية المصالحة و تهيئة كل السبل لنجاحها ، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية . كما تم وضع دستور جديد لرواندا عام ٢٠٠٣م ، وتم النص في هذا الدستور على أن ” جميع الروانديين لهم حقوق متساوية ” ، وتم إصدار قوانين تجرم التمييز و أيديولوجية الإبادة الجماعية ، و تم منع و تجريم استخدام ألفاظ الهوتو و التوتسي بموجب القانون الجديد ، كما تم تجريم أي خطاب له طابع عرقي ، و ينص هذا الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية و التنفيذية عن طريق انتخابات بها تعددية حزبية(٢٦) . و المبدأ الذي يحكم رواندا هو ” حكم الشعب بواسطة الشعب و لصالح الشعب ” ، و على ذلك فالسيادة الوطنية هي ملك للشعب الذي يمارسها إما عن طريق الانتخاب و الاستفتاء أو عن طريق ممثليه ، و تبنت الحكومة الرواندية استراتيجية رئيسية لتحقيق السلام تتمثل في إقامة الاتصال بين مختلف الأفراد في المجتمع : بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية و خارجها ، و بين الجماعات العرقية المختلفة ، و بين الجيش و المجتمع المدني ، وذلك لحفظ السلام و التمكن من إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع ، و لإقامة الدولة الرواندية الجديدة تم الاعتماد على أن المؤسسات العسكرية و الأمن يجب أن تكون قوية و تمثل ركن أساسي في رواندا (٢٧)، كما تم إدخال برنامج جديد لإعادة تدريس تاريخ رواندا يعتمد على التسامح و ليس النسيان فقط ، و هذا البرنامج تم اعتماده في معسكرات التضامن (إنغاندو) ، و هي

معسكرات أقامتها الحكومة بعد عام ١٩٩٤م وذلك لمحاربة أيديولوجية الإبادة العرقية و إحلال التسامح محل التمييز العرقي . وفي هذه المعسكرات تم دمج مختلف أفراد المجتمع الرواندي للعمل سويا في مشاريع و أعمال صغيرة جنباً إلى جنب لتكريس التسامح و ثقافة تقبل الآخر بدلا من الفرقة و الانقسام و التمييز العرقي . و كانت هذه المعسكرات من خلال المشاركة الإلزامية في الأعمال أداة هامة لدمج المواطنين و مختلف الأفراد في رواندا(٢٨) . كما تم إنشاء ما يسمى محاكم المجتمع المحلي(غاتشاشا Gacaca) و تمكنت هذه المحاكم من جعل الروانديين يبتعدون عن الانقسام العرقي حيث ذكرتهم تلك المحاكم بويلات الحرب الأهلية التي عانى منها الروانديين حيث تم عقد ١١٠٠٠ محكمة محلية للنظر في قضايا الإبادة الجماعية مع إلزام المجتمع المحلي بالحضور و كانت هذه المحاكم تعقد محاكماتها كل أسبوع . و هي بذلك ساعدت في الابتعاد عن الانقسام العرقي بتذكيرها الروانديين لويلات الحرب التي عانوا منها مما جعلهم يتخلون عن هوياتهم العرقية و الاتجاه لتبني الوحدة الوطنية . هذا إلى جانب بعض المبادرات الحكومية الأخرى القائمة على المشاركة المحلية مثل مبادرة أموغاندا umuganda/ وهي مبادرة ذاتية قوامها تقديم المساعدة و العون بين أفراد المجتمع الرواندي بين العائلة و الجيران و الأصدقاء و كان لهذه المبادرة دور في إعادة تأهيل المدارس و العيادات و البنية التحتية في المجتمع المحلي . كما تم إنشاء مبادرة إيميهيغو imihigo كبرنامج مصمم للمساءلة على ممارسات الحكومة من قبل المواطنين و ذلك عن طريق قيام أفراد الدولة و السلطة من جميع المستويات بوضع أهداف علنية لعملهم في إطار جدول زمني محدد و في إطار ذلك الجدول و بعد انتهاء مدته يكون المسؤول الحكومي خاضع للمراقبة و يمكن لأفراد المجتمع مساءلته بكل شفافية و ذلك يضمن الاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين و تلبية تلك الاحتياجات من قبل الحكومة و أيضا تحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين (٢٩). فضلا عن برامج الحوار الوطني التي يتم فيها استعراض حالة الدولة في العام الماضي و تبادل الأفكار مثل برنامج أوميوشيكيرانو . كما عملت رواندا بعد انتهاء الحرب الأهلية على تمكين المرأة

في جميع المجالات . حيث أصبحت حقوق المرأة تمثل حجر الزاوية في خطط رواندا التنموية . فأصبحت رواندا تمتلك نتيجة لذلك أعلى نسبة عالمية لتمثيل المرأة في البرلمان حيث تمثل المرأة في البرلمان الرواندي قرابة ٥٦٪ من إجمالي مقاعد البرلمان . وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها كان نتيجة لإدراك الحكومة الرواندية بدور المرأة الرواندية و تضحياتها في إعادة بناء الدولة وهو ما أكد عليه الرئيس بول كاغامبي بتأكيد على ضرورة تمكين المرأة والحفاظ وتعزيز حقوقها نظراً لدورها و تضحياتها في رواندا . وفي دستور رواندا الجديد عام ٢٠٠٣م تم تحديد المؤسسات الرسمية لرواندا متمثلة في السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و هي سلطات منفصلة عن بعضها و تتمتع بالاستقلالية و لكنها متكاملة و تم تحديد السلطة التنفيذية في مؤسستي الرئاسة و يمثل قمتها رئيس الدولة و مجلس الوزراء و يمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا و يكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء . و تتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الرواندي و هو يتألف من مجلسين و هما مجلس النواب و مجلس الشيوخ و هي السلطة التي تقوم بالطبع بالتشريع و سن القوانين في رواندا و مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور الرواندي . أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية و تكون منفصلة تماماً عن السلطتين التنفيذية و التشريعية كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي و الإداري و هي مسئولة عن ضمان سير العدالة و سيادة القانون و احترام الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الدستور و تتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا أدركت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامبي أن كل الجهود السابقة للإصلاح السياسي و التحول للديمقراطية و جهود المصالحة بين أفراد و أطراف الشعب الرواندي يجب أن تشمل دولة رواندا ككل دون أي استثناء و هو ما تطلب في نظر الحكومة ضرورة إعادة بناء الجيش الرواندي و قوات الأمن الخاصة برواندا (٣٠) . فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت بالخطر من الجيش الرواندي و الذي كان أغلبيته من الهوتو و هو ما مثل خطر أمني يمكن ان يقف عائق أمام الإصلاحات و عمليات التحديث و التنمية . و وجدت

الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيداً عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية ، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيش وطني لرواندا تصبح مهمته الأساسية الدفاع عن الوطن . وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي منها أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري . و واجهت الحكومة الرواندية عدة مشاكل في هذا الصدد منها رفض الكثير من أفراد الجيش لعملية التأهيل العسكرية التي تبناها الحكومة لكن قيادات الجبهة الوطنية الرواندية و على رأسهم الرئيس كاغامي لم يتنازلوا عن فكرة توحيد الجيش الرواندي و استطاعوا احتواء هذه المشكلة و قامت الحكومة بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي مكنت الجبهة الوطنية الرواندية من مراقبة عملية تكوين الجيش الرواندي الموحد الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيداً عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي . كما واجهت الحكومة الرواندية مشكلة قلة الموارد لتحقيق هذا الهدف و اعتمدت الحكومة لحل تلك المشكلة على تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية لإتمام هذا الهدف و رفضت الاعتماد على المساعدات الخارجية . مما رفع من معنويات الشعب الرواندي و كون لديه الشعور بأنه صاحب مبادرة . و نجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة الولاء للدولة رواندا و ليس الولاء للعرق و من خلال برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش يشمل التثقيف السياسي لأفراد الجيش و التأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي لخدمة رواندا و التأكيد على وحدة الروانديين تاريخياً . مما ساعد على عملية الاندماج و تكوين الجيش الرواندي الموحد. (٣١)

المطلب الثاني: إعادة البناء وانطلاقة نحو المستقبل:

الفرع الأول: الركائز الأساسية لإعادة البناء:

قامت الحكومة في رواندا بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي وذلك كما يلي: اهتمت الحكومة بالقطاع الزراعي و اعتمدت عليه بشكل كبير . كما عملت على تطويره

، و ذلك للنهوض بالاقتصاد الرواندي ، فقامت بوضع خطة لتطوير القطاع الزراعي و استعانت بخبراء أجانب تم جلبهم من أجل تحقيق هذا الهدف ، كما عملت الحكومة على توفير الأسمدة و المعدات الزراعية بأسعار مخفضة تساعد المزارعين على زيادة الإنتاج . كما وفرت قروض للمزارعين بشكل ميسر ، و ظهرت نتائج تلك السياسات بعد ٥ أعوام من بعد الحرب الأهلية ، فعلى سبيل المثال نجد أن محصول مثل القهوة ارتفعت إنتاجيته من ٣٠ ألف طن إلى ١٥ مليون طن و في الخمسة أعوام التالية للحرب الأهلية (٣٢) . كما أن تلك السياسات ساهمت من انخفاض معدلات الفقر في رواندا و ذلك بسبب ارتفاع مستوى إنتاج الأغذية ، ففي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من ١.٢ مليون دولار إلى ٢ مليون دولار ، و يشير الخبراء إلى أن ارتفاع الإنتاجية في قطاع الزراعة التي أدت لتحقيق الأمن الغذائي برواندا كانت بسبب السياسات التي قامت بها الحكومة في رواندا من أجل تطوير و إصلاح القطاع الزراعي ، كما عملت الحكومة في رواندا على جذب الاستثمارات الخارجية بها و ذلك بتسهيل الإجراءات على المستثمرين و ذلك بوضع قانون جديد للاستثمار ، و إنشاء نظام يدعى ” الشباك الواحد ” و هو نظام يسهل من الإجراءات التي يحتاجها أي مستثمر داخل رواندا ، فيمكن للمستثمر من إنهاء كل الإجراءات التي يحتاجها في رواندا في مكان واحد و خلال بضع ساعات و ذلك طبقا لنظام الشباك الواحد الذي يسهل الإجراءات على المستثمرين و يبعدهم عن التعقيد ، كما أنشأت رواندا مجلس يساعد في أمور الاستثمار في رواندا و هو المجلس الاستشاري للاستثمار و التطوير (٣٣) . كما قامت رواندا بإلغاء التأشيرة للأجانب مما جعل من العاصمة الرواندية كيغالي واحدة من أكثر العواصم استقبالا للسياح في أفريقيا ، كل هذه العوامل ساعدت في جذب المستثمرين لرواندا هذا إلى جانب جذب السياح إليها ، و كان من نتائج تلك الخطط و السياسات لإصلاح الاقتصاد و دفع عجلة التنمية أن ارتفع الناتج المحلي في رواندا بنسبة ١٠ أضعاف تقريبا ، فالناتج المحلي برواندا تضاعف في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٧ من ٩٠٠ مليون دولار إلى ٩.٤ مليار دولار تقريبا ، و نتيجة للجهود و السياسات الحكومية في

رواندا للإصلاح الاقتصادي أن تحولت رواندا لأحد أهم الاقتصادات الناهضة بمعدل نمو ٧.٥٪ عام ٢٠١٧ ، و تم تصنيف رواندا في تقرير منظمة الكوميسا عام ٢٠١٦ كأول دولة أفريقية جذبا للمستثمرين و رجال الأعمال (٣٤) . كما اهتمت رواندا بمجال التكنولوجيا ، فقامت بوضع رؤية لعام ٢٠٢٠ تركز على عدة جوانب منها التكنولوجيا و الابتكار و تضمنت تلك الرؤية ضرورة تطوير المناهج التعليمية برواندا في التخصصات التكنولوجية في المرحلة الثانوية و في الجامعات و ذلك لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا و استغلال الفرص التي تساعد في تحقيق التنمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

كما نجد أن الحكومة الرواندية قامت بالعديد من الإصلاحات في المجال الاجتماعي و التي يمكن إجمالها في التعليم و الصحة اللذان يمثلان الاستثمار البشري . فالاستثمار البشري من أحد أهم العوامل التي تدفع من عجلة الاقتصاد في الدولة . فعندما يتلقى الفرد التعليم الجيد الذي يناسب سوق العمل و يتماشى مع المستوى التكنولوجي السائد بالإضافة لتلقيه خدمة صحية جيدة و ارتفاع الخدمات الصحية المقدمة بما يضمن أن يكون الأفراد بصحية جيد فذلك يزيد من قدرتهم على العمل و يرفع من إنتاجيتهم مما يساهم في تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد في الدولة . فحكومة رواندا اهتمت بالتعليم و الصحة (٣٥) و ذلك كما يلي:

فأما عن التعليم . نجد أن رواندا أعلنت في عام ٢٠١٥ أنها ستنفق نسبة تقدر ب ٢٠٪ من إجمالي ميزانيتها السنوية على التعليم من أجل تطوير مجال التعليم و زيادة فرص الوصول للتعليم وإتاحته لجميع المواطنين ، و نجد تصريحات تؤكد ذلك . فلقد صرح الرئيس الرواندي بول كاغامبي قولا ” أن ٢٠٪ من ميزانيتنا ستنفق على التعليم . إلى جانب توفير التعليم المجاني ل ١٢ عاما للجميع ” و ذلك في قمة أوسلو بالنرويج ” التعليم من أجل التنمية (٣٦).

أما عن مجال الصحة قامت رواندا بالعديد من الإجراءات لتحسين المستوى العام للصحة بها . و منها أن قامت ببناء نظام رعاية صحية يغطي أكثر من ٩٠٪ من المواطنين

و بالرغم أن النظام الصحي في رواندا لا يعد مثالياً ولكنه تطور بشكل كبير عن الماضي بشكل أصبح معه وصول المواطنين في رواندا للرعاية الصحية تحسن بشكل كبير عن الماضي . و تقوم رواندا بتطعيم أكثر من ٩٧٪ من الأطفال الرضع ضد العديد من الأمراض مثل : شلل الأطفال ، و الحصبة الألمانية ، و التهاب الكبد “ب” ، و النزلة الزفية “ب” ، و نتيجة لذلك انخفض معدل الوفيات للأطفال الرضع في رواندا عام ٢٠١٥ إلى ٣١ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة و نسبة الانخفاض هذه تمثل ثلاثة أرباع مقارنة بعام ٢٠٠٠ . (٣٧)

و الجدير بالذكر أن هذه جميع الإصلاحات السابقة حولت رواندا من جحيم الحرب الأهلية لإحدى الدول الأفريقية الرائدة . فهذه الإصلاحات استطاعت رواندا أن تتخطى آثار الحرب الأهلية التي زادت من حدة الفقر و زادت من عدم الاستقرار السياسي فضلاً عن تدمير الاقتصاد و البنية التحتية لتنجح رواندا في تخطى كل هذه الآثار لتصبح من إحدى دول أفريقيا الرائدة. (٣٨)

الفرع الثاني: انطلاقه نحو المستقبل:

بعد ٢٩ عاماً من الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ . تتمتع رواندا حالياً بالسلام والاستقرار في جميع أنحاء أراضيها. بل إنها تساهم في السلام العالمي من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام وتحتل المرتبة الثانية عالمياً في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتحقق ذلك من خلال العديد من الحلول المحلية بما في ذلك المؤسسات المنشأة حديثاً مثل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة (NURC) بالإضافة إلى قوانين محددة تعاقب أيديولوجية الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة. جذرت المصالحة والوحدة بين الروانديين. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين بعد تحقيق مستوى جدير بالثناء من السلام والاستقرار. ركزت الحكومة مواردها على التنمية. وفي عام ٢٠٠٠. تم الكشف عن مخطط التنمية الاقتصادية. رؤية ٢٠٢٠. (٣٩)

هدفت رؤية ٢٠٢٠ إلى تحويل رواندا إلى اقتصاد متوسط الدخل. يقوده القطاع الخاص. قائم على المعرفة ومتنوع بحلول عام ٢٠٢٠. تطلب هذا التحول من رواندا رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢٤٠ دولاراً بحلول عام ٢٠٢٠ من ٢٢٠ دولاراً لعام ٢٠٠٠. كان هدفاً طموحاً للغاية. وكان على جميع المشاركين في عملية التنفيذ بأكملها ليس فقط أن يكونوا مبتكرين جيدين بل أن يكونوا مكرسين تماماً لعملهم. تم اعتماد نظام عقود الأداء السنوية المستنيرة من خلال هذه الرؤية مع آلية المراقبة والتقييم المنسقة على مستوى مكتب رئيس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء المؤسسات ذات الصلة وإجراء الإصلاحات ذات الصلة في جميع المجالات لضمان الكفاءة. كما تم البدء في تنفيذ العديد من الحلول المحلية. تماشياً مع أحكام رؤية ٢٠٢٠. كانت رعاية ريادة الأعمال وخلق قطاع خاص ديناميكي وتنافسي خياراً استراتيجياً. أعطت الحكومة من خلال مجلس التنمية في رواندا (RDB) الأولوية لإنشاء البنية التحتية المرغوبة ومناخ الأعمال / الاستثمار الودي للقطاع الخاص من أجل الازدهار وتخفيف النمو الإجمالي للاقتصاد. (٤٠)

بدأت الحوافز الجذابة للمستثمرين بما في ذلك: الاستيراد معفى من الرسوم الجمركية للآلات والمعدات والمواد الخام. والحوافز المالية الإضافية مثل الاستيراد وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة في القطاعات الاستراتيجية بما في ذلك قطاعي الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشطب ١٠٠٪ على جميع البحوث والتطوير بالنسبة للمستثمرين. علاوة على ذلك، تم إدراك أن الاعتماد المستمر على الصادرات الكلاسيكية للبن والشاي لن يولد النمو الاقتصادي المرغوب فيه كثيراً. حددت الحكومة قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وكذلك التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET). باعتبارها محركات رئيسية من شأنها دفع اقتصاد رواندا إلى الأمام. علاوة على ذلك، تم تبني استراتيجية صنع في رواندا في عام ٢٠١٦ وخلال أربع سنوات خفضت العجز التجاري بنسبة ٣٦٪ وزادت قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ٦٩٪. (٤١)

على الرغم من استمرار العمل، إلا أنه تم تنويع الاقتصاد. وتم تحديث الزراعة وإعطاء الأولوية لتجهيز المنتجات الزراعية. أعطى نمو قطاع الخدمات كخيار استراتيجي أرباحاً ممتازة مدفوعة بشكل خاص بصناعة الضيافة المزدهرة. أدت مبادرة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض (MICE) في رواندا إلى أن تصبح من أفضل الدول تجهيزاً للمؤتمرات في إفريقيا. وتم توسيع المؤسسات المالية والتجارة والهندسة المعمارية كجزء الرئيسي للنمو بما في ذلك الصناعات الخفيفة. بقيادة مركز كيغالي المالي الدولي (KIFC)، جعلت رواندا نفسها مركزاً مالياً للقارة ووضعت البنية التحتية والأطر القانونية ذات الاعتبار. هذا الاستثمار الإفريقي تهدف إلى ربط المستثمرين الدوليين بالفرص المتوفرة في إفريقيا (٤٢)

هذه المداخلات أدت إلى تحسن كبير في كفاءة إدارة الاستثمار العام. وعززت الحوار مع القطاع الخاص. وجعلت من السهل على الشركات الحصول على الائتمان والتمتع بنظام ضريبي أكثر انسيابية. مع العلم أن المستثمرين المخضرمين قلقون عادة بشأن الاستقرار المالي، والأمن المادي، والفساد، ومصادرة الملكية من قبل الحكومات، والاستغلال من قبل الشركاء المحليين، وضبط رأس المال، وحقيقة أنهم يعيشون نوعاً ممتازاً من بيئة الأعمال التجارية، فإن استمرارية الجودة في كل هذه الأمور قد جعلت رواندا (دولة شرق إفريقيا) جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب. عوامل النجاح التي تساهم في الحصول على الجازات المتواصلة في تنمية اقتصادية في رواندا تشمل: مبادئ الحكم الرشيد، عدم التسامح مطلقاً مع الفساد، القيادة الموجهة نحو النتائج، مجموعة واسعة من إيجاد الحلول محلياً والتي تم الحصول على العديد منها من الثقافة الرواندية الخاصة: نموذج إنمائي شامل يتسم بسياسات مناصرة للفقراء؛ توحيد الهدف، المساواة بين الجنسين؛ نظام فعال لتقديم الخدمات مدعوم ببنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات ورأس مال بشري؛ والتحسين المستمر لبيئتها الاستثمارية / التجارية. (٤٣)

عند تقييم النتائج النهائية لـ رؤية ٢٠٢٠، نرى تنفيذاً شاملاً مثيراً للإعجاب وإن لم يكن الهدف العام لتحقيق حالة الدخل المتوسط المنخفض. في الواقع، البلد الذي نما اقتصاده

في أعقاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ بنسبة سلبية (-١١.٤٪) ثم نما اقتصادها لمدة ١٥ عاماً حتى عام ٢٠١٨ بمعدل ٧٪ إلى ٨٪. كما نما بنسبة ٨.٦٪ في عام ٢٠١٩ وكان من المتوقع أن نسبة النمو تزيد عن ١٠٪ في عام ٢٠٢٠ لولا جائحة COVID19. ارتفع دخل الفرد الذي كان في عام ٢٠٠٠ وهو ٢٠٠ هزيل إلى ٨٣٠ دولاراً أمريكياً عند حلول عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، فإن هذا النمو الاقتصادي شامل وساعد على انتشار الكثرين من برائن الفقر. تعد رواندا من بين البلدان قليلين التي حققت جميع أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة (MDGs) قبل الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

في عام ٢٠٢٠، سجل مجلس التنمية في رواندا (RDB) ارتباطات استثمارية بقيمة ١.٣٠ مليار دولار أمريكي. انخفاضاً من ٢.٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب جائحة COVID19 وفقاً لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي. فإن الاقتصاد شهد تحسناً تصاعدياً حيث شهدت نسبة نمو ٥.١٪ في عام ٢٠٢١ وكذلك بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢٢. بعد عام ٢٠٢٠، يتم تغليف المحرك الرئيسي للانتعاش الاقتصادي في رؤية ٢٠٥٠ حيث طموحات رواندا فيها الوصول إلى حالة البلدان ذات الدخل المتوسط (MIC) بحلول عام ٢٠٣٥ والوصول إلى حالة الدول ذات الدخل المرتفع (HIC) بحلول عام ٢٠٥٠. ويتم تنفيذ الرؤية من خلال سلسلة سبع (٧) سنوات من الاستراتيجيات الوطنية للتحويل (NST) مدعومة باستراتيجيات قطاعية مفصلة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). توضح رؤية ٢٠٥٠ الاتجاه الاستراتيجي طويل الأجل لـ "رواندا التي نريدها"، بهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي المستدام والتنمية (٤٤).

ولتحقيق رؤية ٢٠٥٠ بالكامل، سيتم استهداف نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩٪ في استراتيجيتها الوطنية الحالية للتحويل ١٢٪ من ٢٠٢٥-٢٠٣٥؛ و٩٪ من ٢٠٣٦ إلى ٢٠٥٠. وفقاً لـ NSTI، يتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة وتعزيز الملكية على جميع المستويات.

وبالمقابل. سيكون هناك زيادة كبيرة في الاستثمار الخاص والعام الممول من المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال. وتحسين التعليم، والزيادات الكبيرة في كفاءة الأراضي والقدرة الابتكارية. والجهود المستمرة لتعزيز إنتاج السلع والخدمات القابلة للتداول. كل شيء يبدأ بخطة جيدة. ومعرفة نقاط القوة والضعف والعمل بحزم لتحقيق ذلك. هذا هو ما ينشغل به الآن المشاركون في عملية تنفيذ هذه الرؤية.(٤٥)

وللتخفيف من تأثير COVID19 للاقتصاد ، تم خلق برنامجين رئيسيين هما: صندوق الانتعاش الاقتصادي (ERF) بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي (يستهدف السياحة والضيافة والتصنيع والتعليم والنقل والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالمحلية و سلاسل التوريد العالمية) ؛ وبرنامج التصنيع والبناء للاسترداد (MBRP) والذي يتكون بشكل أساسي من حوافز إعفاء ضريبي على مواد البناء المستوردة وخفض الدفع حسب ما تكسبه (PAYE) الصناعات التي تفي بالحد الأدنى للاستثمار والتي يتم تأسيسها في رواندا في غضون ثلاث سنوات ستستفيد من هذا التدخل.(٤٦)

لا يمكن إنكار أن هناك مسافة جديرة بالثناء تم قطعها على الرغم من التحديات الهائلة السابقة. وذلك بفضل القيادة المركزة باستمرار والرؤية ٢٠٢٠ المنتهية للتو. يقدم هذا النجاح مصدراً ممتازاً للإيمان لتحقيق رؤية ٢٠٥٠. طموحاً للغاية كما قد يبدو. إن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن لم يعترف به الروانديون فقط ولكن اعترف به أيضاً العديد من المنظمات الدولية ذات السمعة الطيبة. هذه المنظمات تشمل: تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لعام ٢٠١٥ والذي صنف حكومة رواندا في إفريقيا الأكثر كفاءة (والسابع عالمياً) تليها موريشيوس وجنوب إفريقيا ؛ احتل رواندا المرتبة الثانية أكثر الأماكن أماناً في إفريقيا والمرتبة ١١ عالمياً ، حسب مؤشر تقرير غالوب للقانون والنظام العالمي ، ٢٠١٨ ؛ صنفت الرابطة الدولية للتجهيز المؤتمرات (ICCA) في عام ٢٠١٨ كيجالي في المرتبة الثالثة كأكثر الوجهات لضيافة للمؤتمرات والفعاليات في القارة بعد

كيب تاون في جنوب إفريقيا والدار البيضاء في المغرب : احتل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٠) المرتبة السابعة عالمياً في سد الفجوة بين الجنسين : احتلت المرتبة الثانية في إفريقيا والمرتبة ٣٩ عالمياً . كون هي أسهل مكان لممارسة الأعمال التجارية) تقرير ممارسة الأعمال . Word Bank . ٢٠٢٠ .) حصلت على المرتبة الثالثة في إفريقيا والمرتبة ٤٩ على مستوى العالم من بين الدول الأقل فساداً (مؤشر مدركات الفساد . منظمة الشفافية الدولية . ٢٠٢٠) : صنفتها مشروع العدالة العالمية (WJP) في المرتبة الثانية في إفريقيا بعد ناميبيا والمرتبة ٣٧ عالمياً في مؤشر سيادة القانون . ٢٠٢٠ : وفيما يتعلق بوباء COVID19 . تم منحه في أغسطس ٢٠٢٠ ترخيص السفر والسياحة العالمي (WTTC) ختم السفر الآمن . مما يؤكد أنه وجهة آمنة للمسافرين بسبب امتثالها لبروتوكولات الصحة والنظافة العالمية الموحدة.(٤٧)

وتستمر الاستثمارات الأجنبية والخاصة في النمو وتساهم في تحقيق التحول الاقتصادي في رواندا. يعكس مسار النمو المثير للإعجاب الثقة العالية للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الرواندي. إن جاذبية الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي ليس فقط استجابة لمجموعة واسعة من فرص الأعمال / الاستثمار الحالية ولكن أيضاً لمجموعة واسعة من البنية التحتية المطلوبة، والأمن المضمون، والاستقرار المالي، وبيئة الأعمال التجارية الصديقة للغاية الحالية من الروتين. ومن حيث حجم السوق كعضو في EAC. تشكل رواندا جزءاً من سوق يضم أكثر من ١٥٠ مليون شخص. وحوالي ٦٠٠ مليون كعضو في عائلة الكوميسا، ومؤخراً، ما يقرب من ١.٤ مليار شخص داخل القارة الأفريقية منطقة التجارة الحرة (AfCFTA) .

ومن ناحية أخرى، كشف المعهد الوطني الرواندي للإحصاء أن البلاد حققت نمواً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة بلغت ٩.٢٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٢ رغم انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبة ٣٪ بسبب ضعف الحصاد في الربع الأخير من العام المنصرم. وأوضح المعهد، في بيان له نقلته صحف محلية، أن قطاع الزراعة سجل نمواً

بنسبة ١٪، فيما نما قطاع الصناعة بنسبة ٩٪ والخدمات ١٣٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

وقال مدير عام المعهد الوطني الرواندي للإحصاء، يوسف مورانجوا، إن زيادة إنتاج البن بنسبة ٥٤٪ والشاي بنسبة ٧٪ ساهم في نمو ملحوظ لمحاصيل التصدير بنسبة بلغت ٢٥٪ على الرغم من تراجع إنتاج المحاصيل الغذائية بنسبة ٣٪ خلال الفترة ذاتها، مشيراً إلى أن هذا التراجع يرجع إلى تأثير تغير المناخ، وتأخر هطول الأمطار في بعض المناطق والتوقف المبكر لهطول الأمطار في مناطق أخرى، بالإضافة إلى الفيضانات في مناطق بعينها.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، أشار المسئول الرواندي إلى أن أنشطة البناء زادت بنسبة ١٪ والتعدين واستغلال المحاجر بنسبة ١٥٪، وأنشطة التصنيع بنسبة ١٦٪، منوهاً بأن نمو قطاع التصنيع اعتمد على زيادة نسب معالجة الأغذية والتي بلغت ٢٢٪، وزيادة تصنيع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة ٢٦٪، وزيادة تصنيع المواد الكيميائية والمطاط والمنتجات البلاستيكية بنسبة ٣٧٪، وارتفاع تصنيع الخشب وورق الطباعة بنسبة ١٨٪، وزيادة تصنيع اللافلزات بنسبة ٧٪ (٤٨٪).

وفي قطاع الخدمات، سجلت تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسبة ١٧٪، وزادت أنشطة النقل بنسبة ١٩٪، ونمت خدمات الفنادق والمطاعم بنسبة ٤٢٪، وزادت الخدمات المالية بنسبة ١٢٪، وشهدت خدمات الاتصالات نمواً بنسبة ٤٣٪، وزادت خدمات الإدارة العامة بنسبة ٧٪ وخدمات التعليم بنسبة ١٣٪، فيما انخفضت الخدمات المهنية والعلمية بنسبة ٦٪، كما انخفضت الخدمات الصحية بنسبة ٣٪ (وذلك بعد نمو بنسبة ٢٢٪ تم تسجيله في الربع الأول من عام ٢٠٢٢).

ومن حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، واصل قطاع الخدمات تصدر المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٤٪ تلاه قطاع الزراعة بنسبة ٢٧٪ ثم الصناعة بنسبة ٢٢٪ إلى جانب الضرائب على السلع بنسبة ٨٪.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لرواندا (بالأسعار الحالية للعملة المحلية) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ليبلغ ٣٩٠١ مليار فرنك رواندي مقارنة بـ ٣٠٢١ مليار فرنك رواندي للفترة ذاتها من عام ٢٠٢٢.

وأعرب وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، أوزيل نداجيجيماننا، عن تفاؤله بشأن انخفاض مؤشر أسعار المستهلك من ٢١٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ١٤٪ في مايو ٢٠٢٣، مشيراً إلى توقعات بمزيد من الانخفاض رغم التحديات العالمية بما في ذلك آثار تغير المناخ. (٤٩)

وتخطط الحكومة الرواندية في العام المالي ٢٠٢٤ لتخصيص نحو ٢٠ مليار فرنك رواندي (١٦.٨ مليون دولار أمريكي) لمشاريع الري. فيما أعلن المعهد الوطني للإحصاء في رواندا عن انخفاض التضخم منذ بداية العام ليصل إلى ١٩.٣٪ في مارس ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٠.٨٪ في فبراير السابق عليه، و ٢٠.٧٪ في يناير ٢٠٢٣.

وأكد محافظ البنك المركزي جون رواجومبوا - خلال المراجعة الاقتصادية الفصلية للبنك - أنه من المتوقع أن يستمر التضخم في الانخفاض ليصل إلى النطاق المستهدف (ما بين ٢٪ إلى ٨٪) بحلول نهاية العام الجاري. (٥٠)

خاتمة:

بعد أن تم عرض ما مرت به رواندا من حرب أهلية طاحنة راح ضحيتها قرابة المليون إنسان ، علاوة على الآثار المدمرة التي طالت الاقتصاد ودمرت البنية التحتية بها ، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي ، نجد أن رواندا استطاعت بالتخطيط والعمل ونبذ الانقسام على خطي تلك الآثار ، ضاربة مثلاً يحتذى به للدول التي تعاني من الانقسامات الطائفية والعرقية . وتعطي الأمل لأي دولة تعاني من ويلات الحرب الأهلية و الانقسام ، فرواندا ١٩٩٤م كانت تعاني من الانقسام و التفرقة العنصرية و التمييز العرقي و ما ترتب عليه واحدة من أقسى وأعنف الحروب الأهلية في أفريقيا التي راح ضحيتها العديد من الروانديين ، لتتحول بعد ذلك لواحدة من الدول الرائدة في أفريقيا ، لتكون مثلاً للدول التي تعاني من نفس الظروف من الانقسام و التمييز العرقي ، و لتكون رواندا أملاً للدول في تحقيق المصالحة و

نبد الخلاف و تنحية الانقسام و التمييز جانبا و البدء في التكاتف و العمل من أجل النهوض و تحقيق التنمية و الاستقرار و الازدهار.

وتذكر الأمم المتحدة في تقريرها أن رواندا "شجعت على خلق بيئة خالية من الفساد. وعاصمة نظيفة وحكومة تدار إدارة جيدة وفعالة. تسعى من خلالها الدولة الرواندية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". وبسبب ذلك يُشاد دوماً بالعاصمة كيغالي. في وسائل الإعلام الدولية والمحلية. باعتبارها "سنغافورة أفريقيا". وذلك بسبب التدابير الكثيرة المتخذة لتحسين الأوضاع. مثل تحسين ظروف سكان الأحياء الفقيرة في العاصمة: وتحسين إدارة النفايات في المدينة: إضافة إلى حظر الأكياس البلاستيكية والتدخين في الأماكن العامة. و"تعزيز الزراعة الحضرية في التخطيط التنموي للمدينة. حيث ساهمت بنحو ٢٥ في المئة من إمدادات الغذاء في العاصمة. وتوظيف ما يقدر بـ ٣٧ ٪ من القوى العاملة في المدينة. في الأنشطة الزراعية الصغيرة." ومع كل هذه الإنجازات. لا بد من أن نذكر أن لرواندا قبل ٢٥ سنة قصة أخرى تختلف تماماً عن الواقع الآن. إنها قصة عنوانها الحرب الأهلية والتزاعات العرقية والقومية الداخلية. تصدرها مشهد إبادة جماعية. شهد بفضاعتها التاريخ الحديث والعالم بأسره. في عام ١٩٩٤.

قائمة المراجع

١- عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. ١٩٩٣.

٢- Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962).

٣- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973).

٤- Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969).

٥- McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966).

٦- Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983).

- ٧- Keith Krause and Michael William, (ed.), Critical Security Studies : Concepts and Cases, (Mineapolis: University of Minnesota Press, 1987).
- ٨- إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧).
- ٩- مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١٠- علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط ٢٠١٩.
- ١١- أحمد تهامي عبد الحي، مبادئ السياسة المقارنة، الوادي للثقافة والإعلام، ط ٢٠١٩.
- ١٢- إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط ٢٠١٧.
- ١٣- نبيل علي، محددات موقف النظام الدولي من التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، ٢٠١٩.
- ١٤- علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد ٢ سنة ٢٠١٥.
- ١٥- طارق عبد الحافظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية للريادة المثالية، <http://mcsr.net/news508>
- ١٦- خليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، https://www.usip.org/sites/default/files/academy/OnlineCourses/Conflict_Analysis_Course_Arabic_06_28_06.pdf
- ١٧- بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.
- ١٨- جميل مازن شقورة، رواندا ما بين التنمية الاقتصادية والاستبداد مقارنة على النموذجين السوري واليمن، مركز الحوكمة وبناء السلام، ٢٠٢٠.
- ١٩- مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا (١٩٩٤) والمواقف الدولية منها، ٢٠١٤.

٢٠- مؤمن يوسف عالم ، التعايش الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد

الصراع : رواندا و الصومال نموذجاً.

<https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7#sthash.7U7DdoYQ.nyN4GQx.f.d>

٢١- أية حسين محمود ، النظام السياسي في رواندا منذ عام ١٩٩٤.

<http://www.acrseg.org/41743>

٢٢- طارق ناصيف ، رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة.

<https://www.harmoon.org/reports/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84/>

٢٣- سمية عبد القادر شيخ محمود ، إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم

مناطقيا ، عمران ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٧ .

٢٤- حكيم نجم الدين ، قراءة في الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية برواندا في ظل إطلاق

سياسيين.

سجناء

سراح

<https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1#sthash.8p1QFlwn.c0hQHMqn.dpbs>

Brooks, Elizabeth 'From the frying pan into the fire': A case study of Rwandan -٢٥
refugees" Journal of international social work, Issue No. 49, London, October 2005.

IMF(2000) "Rwanda : Recent Economic Developments" Available -٢٦
from: https://www.elibrary.imf.org/view/IMF002/06059-9781451833232/06059-9781451833232/06059-9781451833232_A001.xml?redirect=true

IMF(2020) "IMF Staff Concludes Visit to Rwanda" Available -٢٧
from: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/03/22/pr1986-rwanda-imf-staff-concludes-visit>

Jones and Murray, Will and Sally(2017) "Consolidating peace and legitimacy in -٢٨
Rwanda" Research paper:1-67.Availabel from: <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Rwanda-report.pdf>

Karabacak, Emre (2018) "Colonial Regime in Rwanda and Its Effects on the Tutsi--٢٩
Hutu Relations" Research paper in African studies.

Center for Security Studies: Germany (2020) “ Rwanda: Kagame’s New Seven-Year -٣٠
Challenge” Available from: <https://css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/119764/pdf>

Clark, Phil (2010) “The gacaca courts, post-genocide justice and reconciliation in -٣١
Rwanda: Justice without lawyers” Available
from: https://www.researchgate.net/publication/287239175_The_gacaca_courts_post-genocide_justice_and_reconciliation_in_Rwanda_Justice_without_lawyers

Mann, Laura and Berry, Marie (2017) “Understanding the political motivations that -٣٢
shape Rwanda’s emergent developmental state” Journal of Political economy.

Zorbas, Eugenia (2011), “Aid Dependence and Policy Independence: Explaining the -٣٣
Rwandan.

Mross, Karina (2018) “First Peace, then Democracy? Evaluating Strategies of -٣٤
International Support at Critical Junctures after Civil War” Journal of international
peacekeeping.

Mwambari, David (2017) “Leadership Emergence in Post-Genocide Rwanda: The role -٣٥
of Women in Peacebuilding” Journal in Leadership and Developing Societies.

Oyamada, Eiji (2017) “Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers” -٣٦
journal of political economy. available
from: https://www.researchgate.net/publication/317132377_Combating_corruption_in_Rwanda_lessons_for_policy_makers

Politico (2020) “ Rwanda: The Darling Tyrant” Available -٣٧
from: <https://www.politico.com/magazine/story/2014/02/rwanda-paul-kagame-america-darling-tyrant-103963>

Rafti, Marina (2008) “A Perilous Path to Democracy Political Transition and -٣٨
Authoritarian Consolidation in Rwanda” Available
from: <https://core.ac.uk/download/pdf/6698801.pdf>

Reyntjens, Filip (2018) “ Understanding Rwandan politics through the longue durée: -٣٩
from the precolonial to the post-genocide era” [Journal of Eastern African Studies](#): 514-524

- RGB (2015) "Governance for Development. The case of Rwanda" Available -٤٠
from: <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/10117/Governance%20for%20Development.pdf?sequence=1&isAllowed=y>;
- RwandaToday (2020) "Second satellite launch to boost Rwanda space programme" -٤١
The main website of Rawandatoday news. Available
from: <http://rwandatoday.africa/business/Second-satellite-launch-to-boost-Rwanda-space-programme/4383192-5134940-7qvqn9z/index.html>
- Samset, Ingrid (2011) " Building a Repressive Peace: The Case of Post-Genocide -٤٢
Rwanda" *Journal of Intervention and Statebuilding*: 266-269.
- SIDA (2004) "Aid and growth in Rwanda". Available -٤٣
from: https://www.sida.se/contentassets/48e71c6c07eb450fb4793d82878d25c4/aid-and-growth-in-rwanda_1424.pdf
- The Economist (2019) "How well has Rwanda healed 25 years after the genocide?" -٤٤
Available from: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2019/03/28/how-well-has-rwanda-healed-25-years-after-the-genocide>
- The Telegraph(2019) "From horror to health: How Rwanda rebuilt itself to become one -٤٥
of Africa's brightest stars" Available from: <https://www.telegraph.co.uk/global-health/climate-and-people/horror-health-rwanda-rebuilt-become-one-africas-brightest-stars/>
- Trading Economics (2018) "Rwandan military expenditure" Available -٤٦
from: <https://tradingeconomics.com/rwanda/military-expenditure>
- The Solutions Journal(2011) "Lessons from Rwanda: How Women Transform -٤٧
Governance" Available from: <https://www.thesolutionsjournal.com/article/lessons-from-rwanda-how-women-transform-governance/>
- Trading Economics (2018) "Rwanda foreign direct investment" Available -٤٨
from: <https://tradingeconomics.com/rwanda/foreign-direct-investment>
- Transformation Index PTI (2020) "BTI 2018 | Rwanda Country Report" Available -٤٩
from: <https://www.bti-project.org/en/reports/country-reports/detail/itc/RWA/>
- TURIANSKYI, YARIK (2019) "The 'Kagame Reforms' of the AU: Will they stick?" -٥٠
Political report. 1-25